بنمو 77٪.. وموجودات البنك إلى 59 مليار جنيه

1,5 مليار جنيه أرباح «الوطني ـ مصر» خلال 2017

عصام الصقر

د. ياسر حسن

أعلن بنك الكويت الوطني ـ مصر، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، عن تحقيقه أرباحا صافية قدرها 1,5 مليار جنيه مصري بنهاية 2017، مقارنة مع 849 مليون جنيه بنهاية 2016، بنمو بلغ 77٪.

ونمت الموجودات الإجمالية للبنك بواقع 9,2٪ لتبلغ 59 مليار جنيه كما في نهاية 2017، وذلك بالمقارنة مع 54 مليار جنيه مصري في نهاية 2016.

كما ارتفعت ودائع العملاء الإجمالية خلال 2017 بواقع 7,2٪ لتبلغ 40,8 مليار جنيه، مقارنة مع 38 مليار جنيه بنهاية 2016. فيما ارتفع صافي قروض وتسهيلات العملاء مع نهاية 2017 بواقع 35,8٪ ليبلغ 33,9 مليار جنيه مقارنة مع 24,9 مليار جنيه في 2016.

الصقر: قوة الأرباح تعكس تحسن بيئة الأعمال واستقرار الوضع الاقتصادي بمصر

أرباح «الوطني ـ مصر» تشكل 75٪ من أرباح الأفرع الخارجية للمجموعة

حسن: 517٪ نمو أرباح «الوطني ـ مصر» خلال 10 سنوات منذ دخوله للسوق المصري

نمو قوي

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ـ مصر عصام الصقر: «النمو القوي الذي يحققه البنك في مصر يؤكد استمرارية نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصري، والذي يمثل أحد أهم أسواق النمو الرئيسية لمجموعة «الوطني»، نظرا لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق إيجابية».

وأشار الصقر إلى أن قوة أرباح «الوطني ـ مصر» تأتي من كونها أرباحا تشغيلية ناتجة عن تحسن بيئة الأعمال وهو ما يعكس استقرار الوضع الاقتصادي في مصر، مبينا أن هذا الاستقرار سيخلق فرصا استثمارية وتمويلية جديدة للبنك ستسهم في تحسين مستوى تكامل المنتجات بين البنك والمجموعة وهو ما يعزز وضعه في السوق المصري.

وأكد الصقر أن استثمارات مجموعة بنك الكويت الوطني في مصر استثمارات استراتيجية طويلة الأجل، حيث يعتبر «الوطني ـ مصر» من أهم الأفرع الخارجية التابعة لها، كما تمثل الأرباح المحققة من أعمال البنك في مصر ما يقارب ثلث أرباح الأفرع الخارجية للمجموعة، وهو ما يدل على صحة ثقة مجموعة بنك الكويت الوطني بالسوق المصرية ويجعلها متمسكة بشكل كبير بالتوسع في هذا السوق التي تمكن المجموعة من التواجد بشكل أكبر بين بنوك القطاع المصرفي المصري.

تنويع الدخل

من جهته، قال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر د.ياسر حسن إن البنك مستمر هذا العام أيضا كما أظهرت النتائج في مواصلة أدائه القوي محققا معدلات نمو مرتفعة في كل مؤشراته المالية، وذلك بفضل السياسة التي ينتهجها البنك كعضو في مجموعة بنك الكويت الوطني.

وأضاف: «تأتي الأرباح أيضا نتيجة لما يتبناه البنك من نموذج أعمال يقوم على أساس المحافظة على تنويع وموازنة مصادر الدخل ومحفظة القروض من ناحية، وتقديم الحلول التمويلية الأكثر مرونة وطرح منتجات مصرفية تلبي احتياجات العملاء الفعلية، وتستند إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق من ناحية أخرى. هذا فضلا عما يتمتع به البنك من متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته واستراتيجيته الناجحة وقوة جهازه الإداري».

المحفظة الائتمانية

وذكر حسن أن أغلب أرباح «الوطني ـ مصر» تأتي من العمليات الائتمانية مع قطاع الشركات، حيث تضم محفظة البنك الائتمانية تنوعا كبيرا في الشركات التي يتعامل معها، وهو ما يمثل انعكاسا لتنوع الاقتصاد المصري، لافتا إلى أن البنك يسعى من جانب آخر إلى تعزيز موقعه في قطاع التجزئة ـ الأفراد خلال الفترة القادمة.

وأضاف أن البنك خلال رحلته على مدى 10 سنوات الماضية منذ دخوله إلى السوق المصري عام 2007 قد شهد تطورا كبيرا انعكس على نتائجه ومؤشراته المالية، والتي جاءت نتيجة إعادة هيكلة كاملة للبنك استهدفت تنمية وتطوير أعماله وتعزيز تواجده بالسوق المصري، من خلال التوسع وتعزيز الانتشار الجغرافي والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، من أجل تقديم خدمة أفضل لعملائنا في كل القطاعات والشرائح كالشركات الكبرى، والشركات المتوسطة والصغيرة، والأفراد، وأيضا المؤسسات المالية التي كان لها نصيب من التعاون اعتمادا على التصنيف الائتماني المرتفع للبنك الوطني.

وأوضح حسن أن «الوطني ـ مصر» على مدى 10 سنوات حقق نسب نمو مرتفعة في كافة مؤشراته المالية على الرغم من التحديات والظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد المصري على مدى تلك السنوات العشر، حيث زادت أرباح البنك بنسبة 517٪ في 2017 مقارنة بالعام الأول لتواجد البنك في مصر عام 2007، كما حقق 375٪ نمو في إجمالي الموجودات، و304٪ نموا في إجمالي الودائع، كما زادت حقوق المساهمين بنسبة 265٪.

شبكة فروع كبيرة

يذكر أن بنك الكويت الوطني ـ مصر هو عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد تأسس في مصر في 1980 تحت اسم البنك الوطني المصري، ولديه الآن شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 43 فرعا (والتي يسعى البنك لزيادتها إلى 60 فرعا خلال السنوات الثلاث القادمة) وتنتشر بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها: القاهرة، والجيزة، والاسكندرية، والدلتا، وسيناء، والبحر الأحمر، والصعيد، فضلا عن المناطق الصناعية مثل: مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان. كما يعد من البنوك القليلة داخل السوق المصري التي لديها ترخيص إسلامي بجانب الترخيص التقليدي، حيث يوجد لديه فرعان إسلاميان وهو أمر يتيح للبنك تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المنتجات التقليدية.

خسرت 230 مليون دينار من قيمتها السوقية

البورصة تفرط في مكاسبها خلال فبراير

شريف حمدي

في ظل تنبذب ملحوظ لأداء مؤشرات البورصة الكويتية، انتهت تعاملات الأسبوع على تباين في أداء المؤشرات الثلاثة، بعد أن استعادت نغمة الارتفاعات في الأسبوع الماضي، حيث واصل مؤشر كويت 15 ارتفاعه فيما جنح المؤشران الوزني والسعري للتراجع المحدود.

وكان لتحسن الأداء في الجلسات الأخيرة دور في تقليص خسائر المؤشر الوزني وإغلاق كويت 15 في المنطقة الخضراء، وتأثرت تداولات البورصة خلال تعاملات الأسبوع بعدة عوامل كان أبرزها تأثر أداء السوق بالضغط على الأسهم القيادية وأسهم الشركات التي تعلن عن نتائجها المالية، وذلك بعد الارتفاعات السعرية التي شهدتها قبل الكشف عن النتائج لتحقيق الاستفادة من فروقات الأسعار.

ارتفاع محدود للسيولة والمتوسط 10,7 ملايين دينار يومياً

كما لوحظ وجود عمليات بيع على الأسهم الصغيرة والمتوسطة خاصة الأسهم التي شهدت زيادة في أسعارها وكان لها دور في ارتفاع المؤشر السعري منذ بداية العام الحالي محققا نحو 6٪ مكاسب قبل ان تتقلص مكاسبه في فبراير الجاري. ومع استمرار توالي إعلان النتائج المالية، سيواصل السوق نشاطه على الوتيرة الحالية مدعوما بنمو الأرباح الشركات المعلنة وتوصياتها بتوزيعات نقدية ومنحة، وكان أخرها شركة اجيليتي التي كشفت عن نمو في الأرباح بلغ 16٪ وتوصية بتوزيعات نقدية ومنحة 15٪، كما يتوقع أن يشهد السوق تفاعلا مع إطلاق المرحلة الثانية لتطوير السوق مع نهاية مارس المقبل كما توقع فريق جهوزية السوق.

ورغم انخفاض معدلات السيولة بشكل عام، فإنها شهدت ارتفاعا بنسبة 11٪ بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ سجلت 53 مليون دينار بمتوسط يومي 10,7 ملايين دينار مقارنة مع 48 مليون دينار بمتوسط يومي 9,6 ملايين دينار في الأسبوع الماضي، وتركزت أغلب السيولة حول الأسهم القيادية وخاصة البنكية.

وحققت القيمة الرأسمالية للبورصة خسائر جديدة خلال الشهر الجاري تبلغ 27 مليون دينار بنسبة 0,1٪، ليصل إجمالي الخسائر الرأسمالية خلال الشهر الجاري نحو 230 مليون دينار، إذ بلغت مع نهاية تعاملات الأسبوع 27,799 مليار دينار مقارنة مع 27,826 مليار دينار الأسبوع الماضي، لتتراجع المكاسب الرأسمالية إلى 2٪ منذ بداية 2018.

أداء المؤشرات

● تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,2٪ بخسائر بلغت 8 نقاط بعد ارتفاعات تجاوزت 110 نقاط الأسبوع الماضي، ليصل المؤشر إلى 6756 نقطة تراجعا من 6764 نقطة، محققا 5,4٪ مكاسب على أساس سنوي.

● حقق المؤشر الوزني تراجعا بنحو نقطة واحدة بنسبة 0,2٪ ليصل إلى 410 نقاط من 411 نقطة تقريبا، لتصل مكاسبه السنوية إلى 2,1٪.

● ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,2٪ بإضافة نقطتين لمكاسبه السابقة ليصل إلى 948 نقطة ارتفاعا من 946 نقطة مدعوما بنشاط بعض الأسهم الكبيرة، وبذلك ارتفعت مكاسب المؤشر السنوية إلى 3,7٪.

بالتزامن مع احتفالها بمرور 40 عاما على إنشائها

«المجموعة الأهلية للمقاولات» تحصل على شهادة الآيزو المعتمدة عالمياً

أعلن م.حمد المشعان نائب المدير العام لشركة المجموعة الأهلية للمقاولات حصول الشركة على شهادة الايزو ISO ـ 9001 ـ 2015 المعترف بها عالميا تأكيدا لقدراتها وكفاءتها في تطبيق المعايير العالمية لجودة الأداء وأنظمة الإدارة وتعزيزا لمصداقية الشركة وتحقيقا لرؤيتها وهدفها في تطوير أساليب العمل للوصول إلى أفضل مستوى جودة في إنجاز المشاريع.

وصرحت الشركة بصفتها إحدى الشركات الرائدة في مجال المقاولات الإنشائية لأربعة عقود في الكويت بأن حصولها على شهادة الايزو يمثل إضافة نوعية في مسيرتها نحو التطوير المستمر لأنظمة الإدارة وجودتها مع مرور 40 عاما على انطلاقتها.

وأفاد المشعان بأنه حتى يتم التأهل لهذه الشهادة خضعت الشركة لعملية تقييم مبدئي لجودة انظمة إدارتها وتدقيق سجلاتها ووثائقها من قبل المكتب الاستشاري مجموعة طلال أبوغزالة استغرقت أكثر من عام تمهيدا للتدقيق الشامل الذي أجرته شركة لويدز البريطانية UK›s Lloyds Register للتأكد من اتباع الشركة الإجراءات المشددة في إدارة نشاطها بكل أقسامها من إدارة مشاريع وتسعير ومشتريات وشؤون موظفين وقاعدة البيانات وحفظ الوثائق بما يضمن الاستمرارية القوية لنشاطها بالأداء الأمثل، وقد تكللت إجراءات التدقيق بالنجاح بعد اطمئنان ممثل شركة لويدز لسلامة كل الأنظمة الإدارية لشركة المجموعة الأهلية للمقاولات وفقا للمعايير العالمية.

وللاحتفاظ بشهادة الأيزو سوف تخضع الشركة لتدقيق سنوي لضمان الاستمرارية في تطبيق الأنظمة الإدارية المعتمدة بالجودة العالية كما ستخضع لتدقيق شامل كل ثلاث سنوات لتجديد شهادة اعتماد الايزو الرسمية.

م. حمد المشعان

«ليدرز جروب» في تقريرها الشهري:

قطاعات السياحة يمكن أن تكون من أهم محاور خفض العجز وتحفيز النمو

نبيلة العنجري

الكويت قادرة على الحضور في خارطة المقاصد المطلوبة بأقل كلفة وحملات ترويجية سريعة

أصدرت شركة ليدرز جروب للاستشارات والتطوير، الممثلة لمنظمة السياحة العالمية في الكويت، تقريرها الشهري الذي يتناول قطاع السياحة في الكويت.

وقالت المدير العام للشركة نبيلة العنجري ان السياسات الاقتصادية المبنية على أسس غير تقليدية وخارج الأنماط المتبعة يمكن أن ترسم خارطة موارد ونفقات جديدة للدول، ومنها الكويت، إن أحسنت الحكومات توظيف بعض القطاعات والثروات والفرص الكامنة أو المجمدة فعليا.

وأكد التقرير ان دراسة احدث المعطيات الإقليمية والعالمية تبين ان قطاعات السياحة والترفيه والضيافة والسفر، يمكن ان تكون من اهم محاور خفض العجز وتحفيز النمو في اوقات الأزمات العالمية او الإقليمية حيث اظهرت الدراسة ان السياحة والأنشطة المتصلة بها لعبت في العديد من الحالات والدول دورا مهما في النمو وفي تخفيض العجز.

فرغم الأزمات التي شهدها العالم على اكثر من صعيد، وخاصة دول منطقتنا من اضطرابات وحروب وظاهرة العمليات الإرهابية وازمات من انواع أخرى، جاءت نتائج السياحة في العام الفائت 2017 ايجابية بدرجة لافتة للغاية.

وتشير الإحصاءات المتوافرة بهذا الشأن الى ان «قطاع السياحة الدولية في منطقة الشرق الأوسط شهد انتعاشة سياحية بلغت نسبتها 5٪ خلال العام الماضي، كما شهدت منطقة شمال أفريقيا نسبة نمو قدرها 13٪ خلال 2017».

حالات موصوفة

قد تكون الأزمات فرصة لأفكار وابتكارات واستثمارات جديدة في السياحة والمجالات التي تدور في فلكها. فهي قد تغير في خارطة مصادر الزوار ووجهات السياحة الداخلية والخارجية، وكذلك في العادات المتصلة بالسفر والترفيه والتسلية. حتى في حالات الدول التي تتهددها بشكل دائم الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير، سرعان ما تكون السياحة والأنشطة المتصلة بها محركا رئيسيا للنمو.

ومن بين الوجهات السياحية الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية تشتهر جزيرة بالي الإندونيسية التي لم ينس العالم بعد ضحايا التسونامي الذي ضربها عام 2004 بسبب زلزال المحيط الهندي حيث بلغ عدد الضحايا نحو 300,000 شخص بينهم نحو 5 آلاف قتيل من السياح الأجانب الذين كانوا يمضون عطلة اعياد رأس السنة الميلادية.

ومع ذلك فإن بالي سرعان ما استعادت مكانتها السياحية وهي لاتزال من اكثر المقاصد السياحية رغم ان بركانها الشهير (بركان أغونغ) يعود للثورة بين الحين والآخر آخرها في 2017.

وكيف ارتفعت عائدات السياحة في تركيا خلال 2017 رغم الاضطرابات والعمليات العسكرية على حدودها مع سورية والعراق و«كردستان» ورغم حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد منذ محاولة انقلاب يوليو 2016 واستمرار ما اسماه البرلمان الاوروبي مؤخرا (في فبراير 2018) و«التدهور القائم للحريات والحقوق الأساسية وتجاوز الى حد بعيد الإجراءات المشروعة للتصدي للتهديدات التي تطاول الأمن القومي».

وكذلك في العالم العربي الذي لايزال منذ بضع سنوات مسرحا لأزمات مختلفة، ارهابية وسياسية وعسكرية واقتصادية، ولكن ذلك لم يمنع من بروز مؤشرات ايجابية عديدة متعلقة بالسياحة في دول مثل تونس التي كانت غرقت في تراجع حاد إثر اعتداءات 2015 في العاصمة ومدينة سوسة (الساحل الشرقي).

كذلك حقق لبنان في العام 2015 عائدات بنحو 7 مليارات دولار من السياحة رغم انه كان يعيش ازمة سياسية بسبب مقاطعة دول الخليج سياحيا له وبسبب الفراغ الرئاسي والحرب على الإرهاب وتأثره الحاد بالأزمة السورية. ورغم ذلك ايضا بلغت قيمة العقارات المباعة لأجانب من 58 جنسية مختلفة في العام 2017 اكثر من نصف مليار دولار (524 مليار دولار ثمن شراء 1354 عقارا ومنزلا).

اما الحالة الأبرز فتبرز في سورية حيث اعلنت منظمة السياحة العالمية ووزارة السياحة السورية عشية بدء العام الحالي عن بدء حملة إعلامية تركز على عودة السياحة إلى سورية تحت عنوان «سورية الآن» بسرعة كبيرة ووجود 3 مقاصد سياحية جاهزة لاستقبال السياحة.

خلاصات واقتراحات

يوما بعد يوم تلعب السياحة والأنشطة المتصلة بها في العديد من الحالات والدول دورا مهما في النمو واستعادة عافية الاقتصاد مهما كانت الأزمات والعوائق والتحديات، وهي تساعد السياسات الاقتصادية المبنية على أسس خارج الأنماط المتبعة بحيث توفر موارد جديدة ان احسن توظيف بعض الاستثمارات والترويج لها، وخاصة في الدول التي لم توظف بعد امكانياتها السياحية مثل الكويت.

فالسياحة وصناعة الترفيه يمكن ان تشكل رافدا قويا للاقتصاد غير النفطي الذي اصبح اكثر من ضروري لحماية البلاد من اهتزازات اسعار النفط التي تصيب البلاد بكل مفاصلها كما حصل منذ العام 2015 (قبل عودة هذه الأسعار للارتفاع مؤخرا).

وبهذا الصدد لا بد من التأكيد على التالي:

● السياحة لم تعد قطاعا هشا خلافا للاعتقادات التي تخشى على الاستثمارات السياحية، خاصة بعد ان اصبحت المخاطر تتشابه في دول المنطقة عامة وفي دول العالم الى حد ما.

● الكويت مؤهلة حتى بوضعها السياحي الحالي ان تكون حاضرة على خارطة المقاصد السياحية المطلوبة باعتبارها اكثر المناطق استقرارا سياسيا وأمنيا في المرحلة الراهنة، لكن ذلك يحتاج لحملات ترويجية سريعة.

● لا تزال الكويت تتسع للعديد من المرافق السياحية الجديدة لتلبية الطلب المحلي وهي قادرة على ان تكون بلدا سياحيا مميزا ومطلوبا من دول المحيط بما يحقق انتعاشا دائما للاقتصاد غير النفطي ويساهم في تحقيق تنوع مصادر دخل بأقل كلفة ممكنة.